

# كيم لعلماء بلاده: واصلوا تطوير السلاح النووي

**على الرغم من الضغوط المتزايدة من قبل الغرب على بيونغ يانغ، أوعز كيم جونج أون إلى علماء وخبراء بلاده النوويين بتطوير السلاح النووي، في وقت عرضت فيه ألمانيا الوساطة والدخول في محادثات شبيهة بالمفاوضات النووية التي أدت إلى الاتفاق بين إيران والدول الكبرى**

أشاد الزعيم الكوري الشمالي، كيم جونج أون، ببجود علماء وخبراء بلاده النوويين الذين ساهموا في إنجاح التجربة النووية الأخيرة، وأوعز إليهم بتطوير السلاح النووي. ودعا كيم العلماء والمهندسين النوويين إلى توسيع النشاط العلمي من أجل تعزيز قوات بلاده النووية، مؤكداً أن اختبار القنبلة الهيدروجينية الأخير هو انتصار عظيم للشعب الكوري الشمالي.

وجاء ذلك في وقت أكد فيه تقرير لخبراء من الأمم المتحدة، نُشر نهاية الأسبوع، أن محاولات بيونغ يانغ للاتفاق على العقوبات الدولية المفروضة عليها تزداد. ويأتي نشر هذا التقرير عشية تصويت الأمم المتحدة، اليوم، على مجموعة ثامنة من العقوبات ضد كوريا الشمالية. واستخلص الخبراء في الوثيقة أن «البلد يواصل الالتفاف على الحظر على الأسلحة والعقوبات المالية والقطاعية الصارمة»، التي فرضتها الأمم المتحدة، «فُظهِرَ بذلك أنه

كلما اتسع نظام العقوبات، ازدادت وسائل الالتفاف عليه».

وتغطي الدراسة مرحلة تمتد من شباط إلى آب، وجاء فيها أن «كوريا الشمالية أحرزت تقدماً كبيراً على صعيد أسلحة الدمار الشامل، على الرغم من فرض نظام العقوبات المحددة الأهداف الأكثر تكاملاً في تاريخ الأمم المتحدة». وأشار الخبراء إلى أنه بعد تجربتين نوويتين في عام 2016، أطلقت بيونغ يانغ 14 صاروخاً بالستيا في عام 2017، اثنان منها عابران للقارات، وذلك في التقرير الذي أنجز قبل أن تطلق بيونغ يانغ صاروخاً متوسط المدى حلق فوق اليابان في منتصف آب، وتقوم بتجربة نووية في مطلع أيلول. وتابع التقرير أن «كوريا الشمالية تواصل انتهاك العقوبات المالية من خلال عملاء في الخارج يقومون بصفقات مالية باسم كيانات وطنية»، لافتاً إلى تحقيقات جارية في عدة ملفات تطال سوريا ودولاً أفريقية.

وفي مواجهة كل الضغوط التي تمارس على كوريا الشمالية، أشاد زعيمها كيم جونج أون بمطوري القنبلة الهيدروجينية. وقال إنهم «يقودون» تحقيق «الهدف النهائي» لاستكمال قوة الدولة النووية، تماشياً مع مساعيه للتنمية الاقتصادية.

وأثناء مأدبة غداء أقيمت أول من أمس، لمناسبة الذكرى الـ 69 لتأسيس البلاد، وعلى شرف العلماء والمهندسين النوويين الذين شاركوا في إجراء اختبار القنبلة الهيدروجينية الأخير، قال كيم إن «التجربة الأخيرة للقنبلة الهيدروجينية هي أعظم انتصار حققه أفراد الشعب الكوري على حساب دمائهم مع تقشفهم في فترة عصيبة». وفي هذا السياق، نقلت وكالة الأنباء المركزية الكورية أنه استضاف احتفالاً كبيراً لتهنئة العلماء والفنيين النوويين الذين أشرفوا على سادس وأكبر تجربة



الزعيم الكوري خلال احتفاله أقيم على شرف العلماء النوويين (أ ف ب)

كوريا الشمالية، وهونغ سونغ مو نائب مدير إدارة صناعة الذخائر في «حزب العمال» الكوري الحاكم. في مقابل ذلك، رأى الأمين العام لحلف «شمال الأطلسي» ينس ستولتنبرغ أن سلوك كوريا الشمالية «الطائش» يمثل تهديداً عالمياً ويتطلب رداً عالمياً، مشيراً إلى أن ذلك «يشمل حلف شمال الأطلسي بالطبع». ورداً على سؤال عما إذا كان تعرض جزيرة غوام الأميركية في المحيط الهادئ لهجوم سيؤدي إلى تفعيل المادة الخامسة من اتفاقية حلف «شمال الأطلسي»، قال ستولتنبرغ: «لن أتكهن بشأن ما إذا كانت المادة الخامسة ستطبق في مثل هذا الموقف».

وتنص هذه المادة على أن أي هجوم على دولة عضو بالحلف يعد هجوماً على كل الدول الأعضاء.

نووية أجرتها البلاد قبل أسبوع. وأظهرت صور نشرتها الوكالة الزعيم الشاب وهو يبتسم ابتسامة عريضة في مسرح الشعب مع العالمين البارزين ري هونغ سوب رئيس معهد الأسلحة النووية في

**الأهم المتحدّة:  
تزداد محاولات  
بيونغ يانغ للاتفاف  
على العقوبات**

وأضاف ستولتنبرغ: «نركز الآن تماماً على السبل التي يمكننا من خلالها المساهمة في حل سلمي للصراع»، موضحاً أن «الحلف ليس طرفاً مباشراً في الأزمة» التي كانت آخر فصولها إجراء سادس وأقوى تجربة نووية في كوريا الشمالية، قبل أسبوع. لكنه دعا بيونغ يانغ مراراً إلى التخلي عن برامجها النووية والبالستية.

من جهته، أشار وزير الدفاع البريطاني مايكل فالون لشبكة «بي. بي. سي» إلى أنه يشعر بالقلق الشديد. وقال: «نعمل الآن ما يمكننا فعله لإيجاد حلّ دبلوماسي، وما ينبغي فعله هو تفادي تدهور الوضع إلى أي شكل من أشكال الصراع العسكري بأي حال».

أما الخرق الوحيد على مستوى الغرب في ما يتعلق بالموقف من بيونغ يانغ، فقد جاء على لسان المستشار الألمانية أنجيلا ميركل، التي أكدت أنها ستكون مستعدة للمشاركة في مبادرة دبلوماسية لإنهاء البرنامج النووي وبرنامج الصواريخ لكوريا الشمالية، مقترحة أن تكون المحادثات النووية الإيرانية نموذجاً لذلك. وقالت ميركل، في مقابلة مع صحيفة «فرانكفورتر الجماينه تسايتونج»: «إذا كانت مشاركتنا في المحادثات مرغوبة، فساقول نعم في الحال»، مشيرة إلى المفاوضات التي أدت إلى اتفاق نووي تاريخي بين إيران والقوى العالمية في عام 2015. ولفقت إلى أن تلك كانت «دبلوماسية استغرقت وقتاً طويلاً، لكنها كانت مهمة» وكانت لها «نهاية طيبة» في نهاية المطاف العام الماضي، في إشارة إلى وقت تنفيذ الاتفاقية. وأضافت أن «من الممكن تصوّر استخدام صيغة كهذه لإنهاء الصراع في كوريا الشمالية»، موضحة أنه «يتعين على أوروبا وعلى ألمانيا على وجه الخصوص أن تلعب دوراً نشطاً للغاية في ذلك».

(الأخبار، رويترز، أ ف ب)

راه

## أميركا: جدل الحماية والعولمة

تحديداً. وليس لأنه معار للمهاجرين كما يشيع خصومه، فالعداء لهؤلاء لا يبني سياسة ولا يقدر على استقطاب مؤيدين بالملايين. وحده المنطق الاقتصادي الذي يربط «معارضة الهجرة» بسباق أعم هو الذي يفعل ذلك، عبر بناء سلسلة مُحكّمة من الإجراءات التي تبدو في تسلسلها وكأنها تصوّب على المنافع التي جنتها الشركات من وراء الهجرة وليس على الهجرة نفسها.

### خاتمة

في تبريره لمحاولة بناء الجدار مع المكسيك يقول ترامب إن هذه الخطوة ستوفر ملايين الوظائف للأميركيين، وهي تقريباً الصياغة نفسها التي استخدمها في معرض الدفاع عن تعديل صيغة الاتفاقيات التجارية الموقعة بين الولايات المتحدة ودول عديدة من بينها المكسيك. حتى تراجعُه عن قانون (أوباما كير) يعزوه للسبب نفسه بمعزل إن كان ذلك صحيحاً في حالة التخلي عن مبدأ الرعاية الصحية الشاملة أم لا. هاجس توفير الوظائف يبدو مسيطراً على الرجل، وهو على الأرجح منطلق بسيط يستعمله لإقناع الناس من خارج دائرة مؤيديه المباشرة بجذوى سياساته، عبر ربطها مباشرة بالمنفعة الاقتصادية التي لن تكون - كما يقول - حكرًا على فئة من الأميركيين. لكن واقعياً هذه السياسات تسببت بانقسام داخل المجتمع الأميركي، وهذا طبيعي لأن الاستفادة من «حمائية ترامب» ستكون على حساب فئة ضد أخرى من الأميركيين، وهي في الغالب الفئة التي تدعمها النخب والأوساط النافذة داخل المؤسسة، وينتمي إليها بطبيعة الحال المهاجرون ومعظم الأقليات داخل الولايات المتحدة.

\* كاتب سوري

### ورد كاسوحة

في كلّ المراسيم التي أصدرها ترامب أو أحالها إلى الكونغرس على شكل مشاريع قوانين لدراستها والتصويت عليها ثمة ظلّ للحمائية التي أتت به إلى الرئاسة. القرار الأخير مثلاً الذي رفع فيه الحماية القانونية عن أبناء المهاجرين الذين لا يمتلكون أوراقاً ثبوتية بُرّر اللجوء إليه بالحاجة إلى الوظائف التي سهّل البرنامج المُقرّ من جانب إدارة أوباما (داكا) في العام 2012 انتقالها - كما يرى ترامب ووزير عدله جيف سيشنز- إلى «غير الأميركيين». وهذا يصبّ على ما يبدو في مسعاه لاستعادة فرص العمل التي فُقدت بخروج الرساميل والصناعات من الولايات المتحدة أو بدخول الشركات الكبرى المستفيدة من العولمة على خطّ التوظيف. وهو ما يبرّر اعتراض كثير من الشركات (غوغل، مايكروسوفت، جنرال موتورز... الخ) على إلغاء برنامج «داكا»، وشروعها في ممارسة ضغوط على أعضاء الكونغرس لتعطيل الإلغاء، أو في أسوأ الأحوال استبداله بتشريع آخر لا يضّر بمصالحها كما يفعل المرسوم الحالي.

### من يستفيد من الحماية؟

من وجهة نظر هؤلاء، يُعتبر إلغاء البرنامج بمثابة كارثة على توفير الوظائف لأنه يرفع الحماية عن عشرات الألوف من أبناء المهاجرين، ويمنعهم من مزاولة الأعمال التي وفّرتها لهم ظروف الحماية المؤقتة المتاحة لهم في ظلّ البرنامج. خسارة هذه الوظائف في ظلّ التشريع الجديد لا تنعكس سلباً على النمو الذي تحقّق بفضل «داكا» فحسب، بل تحرم الصناعات والشركات التي استفادت من البرنامج من «بيئة مناسبة للعمل» في الداخل الأميركي، وهو ما تشجّع عليه إدارة ترامب